

Distr.: General
17 September 1999
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٢٠ من قرار مجلس الأمن ١٢٤٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وهو يوجز الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك منذ تقريره المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ [S/1999/670] ويقدم مجملا لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك خلال الفترة ذاتها.
- ٢ - ويتولى قيادة البعثة ممثلي الخاص ومنسق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، السيد جاك بول كلاين (الولايات المتحدة الأمريكية) الذي خلف السيدة إليزابيث رين (فنلندا)، في ٢ آب/أغسطس. ولا يزال المفوض السيد ديتليف بويت (ألمانيا)، يتولى قيادة فرقة عمل الشرطة الدولية التابعة للبعثة. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن الشكر للسيدة إليزابيث رين لقيادتها والتزامها الممتازين لكل من الأمم المتحدة ولشعب البوسنة والهرسك خلال فترة عملها التي استمرت ١٨ شهرا.
- ٣ - ولا يزال القوام المأذون به لفرقة عمل الشرطة الدولية هو ٥٧ ٢٠ فردا. على أنه نظرا إلى إعادة نشر بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو وتناوب الضباط، يبلغ قوام فرقة العمل في الوقت الراهن ١ ٦٩١ فردا (انظر المرفق).

ثانيا - إسهام الأمم المتحدة في تحقيق السلام

- ٤ - لا يزال العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك عموما عنصرا حيويا في الجهود الدولية المبذولة لإقرار السلام الدائم في البوسنة والهرسك. وتوجه أنشطة الأمم المتحدة صوب إرساء سيادة القانون من خلال إعادة تنظيم هيكل الشرطة والرصد القضائي، كما توجه من أجل بناء الحكم الرشيد والمجتمع المدني وتشجيع الانتعاش



الاقتصادي والاجتماعي وتلبية الاحتياجات الإنسانية وتهيئة بيئة مؤاتية لعودة اللاجئين والمشردين.

٥ - وقد هيأت عودة الظروف الأمنية الطبيعية في البوسنة والهرسك في أعقاب أزمة كوسوفو المجال لتحقيق التقدم في تنفيذ ولاية البعثة. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، استأنفت البعثة أنشطتها في جميع أنحاء جمهورية صربسكا.

ألف - إرساء سيادة القانون

٦ - يتمثل دور البعثة في تقديم الدعم من أجل إرساء سيادة القانون بوسائل منها الرصد والمراجعة وإسداء المشورة فيما يتعلق بإعادة تنظيم قوات الشرطة المحلية وإصلاحها؛ وتحسين أداء الشرطة في مجال حقوق الإنسان؛ وتقييم أداء النظام القضائي والإسهام في الجهود الشاملة للإصلاح القضائي التي ينسقها مكتب الممثل السامي.

إعادة تنظيم الشرطة

٧ - تنطوي إعادة تنظيم الشرطة على تقليص أعداد الشرطة الزائدة عن الحاجة، وكفالة تمثيل قوات الشرطة، بعد ترشيدها، للتكوين العرقي للمجتمع المحلي الذي تخدمه، مع أدائها لعملها في إطار الهياكل الشفافة القابلة للمساءلة والمهنية والتنظيمية الشرعية.

٨ - وقد حدد اتفاق بون-بيترسبرغ لعام ١٩٩٦ المتعلق بالاتحاد والاتفاق الإطاري لعام ١٩٩٨ لإعادة تنظيم الشرطة في جمهورية صربسكا التكوين العرقي المستصوب، وكذلك حدود العدد الإجمالي للشرطة في البوسنة والهرسك (١١ ٥٠٠ فرد بالنسبة للاتحاد ٨ ٥٠٠ بالنسبة لجمهورية صربسكا) على الرغم من أن قوام قوات الشرطة في الوقت الراهن أدنى بكثير من الرقم الذي يناهز ٤٠ ٠٠٠ فرد بالنسبة للبلد برمته في عام ١٩٩٦، فإن الأعداد الحالية في كل كيان لا تزال غير جلية نظرا إلى النقص المستمر في الشفافية بالنسبة لهياكل الشرطة.

تعيين أبناء الأقليات

٩ - بدأ جديا في جمهورية صربسكا تعيين أبناء الأقليات من خارج برتشكو بعد تأخير طويل، عندما افتتحت أكاديمية الشرطة في جمهورية صربسكا مؤقتا في تموز/يوليه من هذه السنة. وبدأت الأكاديمية دورتها الأولى بـ ٦٦ طالبا من فيهم ٤٦ من غير الصرب. وحتى مع إدراج أولئك الطلاب، فليس في جمهورية صربسكا في الوقت الراهن إلا ١٨٢ ضابطا من أبناء الأقليات في قوة الشرطة بها، من بينهم ١١٠ في برتشكو، ومن ثم يقصر ذلك العدد عن

العدد النموذجي الأول الذي حدده الاتفاق الإطاري، أي ٥٣٠ ضابطاً من أبناء الأقليات بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. ومن المقرر قبول دفعة ثانية من الطلاب في تشرين الأول/أكتوبر. وقد كتب ممثلي الخاص إلى رئيس وزراء جمهورية صربسكا السيد دوديك يلتزم فيه مساعدته الفعلية من أجل تنفيذ الاتفاق الإطاري بمزيد من المهمة.

١٠ - وفي داخل الاتحاد، انتهت منذ مدة طويلة المواعيد النهائية الطموحة جداً لتعيين أبناء الأقليات التي حددها اتفاق بون-بيترسبرغ دون تحقيق الأهداف. وتحاول البعثة تحسين تعيين أبناء الأقليات من خلال المبادرات المحلية. وفي الكانتون ١٠ (ليفنو)، تحقق الحد النموذجي الأول في خطة تعيين الشرطة من أبناء الأقليات التي وقعت في حزيران/يونيه، بتعيين ١٥ من الصرب و ٢ من البوسنة، سيتم نشرهم في درفار وغراهوفو وكوبريس. ومع ذلك لم يمكن لقوات الشرطة أن تستهل عملها في الكانتون ١٠، وكذلك الكانتون ٨ (ليوبوسكي)، حيث لم تتم تلبية الاحتياجات الأساسية اللازمة لإعادة تنظيم الشرطة وإصلاحها، بما في ذلك تدريب الطلاب من أبناء الأقليات في أكاديمية الشرطة الاتحادية واعتماد شارة محايدة. وبالإضافة إلى ذلك يتعين أن تعمل كانتونات الاتحاد ووزارة الداخلية في الاتحاد لوضع ترتيبات دائمة بشأن تقاسم التكلفة وعقود التعيين بالنسبة لضباط الشرطة من أبناء الأقليات.

إدماج قوات الشرطة

١١ - اتخذت خطوات في الاتحاد لتعزيز إنشاء قوات شرطة متماسكة، وبخاصة في الكانتونات التي يوجد فيها سكان مختلطون بدرجة كبيرة بصورة رئيسية في الكانتون ٦ (وسط البوسنة) والكانتون ٧ (موستار)، حيث تميل عناصر البوسنة والكروات في الشرطة إلى العمل في مسارين متوازيين بدلاً من العمل بصورة مشتركة. وقد بدأ الكانتون ٤ (زينيتشا-دوبوي) أخيراً في تشغيل قوات شرطة مشتركة بصورة رسمية في إحدى عشرة من إدارات الشرطة الإثني عشرة. وقد تعطل الاندماج في إدارة الشرطة الثانية عشرة وهي مغلاي، ريثما يتم فض النزاع الطويل الأمد على الحدود في مثلث زيبيتشي-زافيدوفيتشي-مغلاي. وقد اتخذ الكانتون ٧ (موستار) خطوات محددة لتوحيد وزارة الداخلية فيها على الأقل بنقل موظفيها الكرواتيين إلى المكاتب الرسمية للوزارة. على أنه يتوقع أن تحتاج قوات الشرطة من البوشناق/الكروات عندما توجد، إلى قدر كبير من المراقبة والتوجيه قبل أن تبدأ عملها كقوات موحدة فعلاً. ويجب أيضاً أن يظل قيد الاعتبار أن نسبة الضباط الصرب في قوات الشرطة الاتحادية ما فتئت نسبة لا تكاد تذكر. ويصدق هذا أيضاً على جمهورية صربسكا حيث لا يوجد من الناحية العملية أي ضباط للشرطة من غير الصرب خارج برتشكو وأكاديمية الشرطة.

قوات الشرطة الخاصة ووحدة مكافحة الإرهاب

١٢ - علمت البعثة في حزيران/يونيه أن وزارة الداخلية في جمهورية صربسكا قد أدمجت بصورة غير مشروعة ١٣٤ فردا من لواء شرطة مكافحة الإرهاب السابق ضمن قوات الشرطة المدنية دون إذن من فرقة عمل الشرطة الدولية. وقد أمرت فرقة العمل بأن يندب أولئك الضباط للعمل في وظائف إدارية فقط، إلى حين وفائهم بالمعايير اللازمة لاعتمادهم بصفة مؤقتة من جانب فرقة العمل. وقد جرت الموافقة على نشر ٧٨ فردا من قوات الشرطة النظامية بعد أن قامت فرقة العمل بفحصهم. ولا يزال أفراد لواء مكافحة الإرهاب الذين تبين عدم أهليتهم للإندماج في الشرطة المدنية قيد المراقبة من جانب قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات وسيتم تسريحهم.

١٣ - ولا تزال وحدة مكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية الاتحادية تمر بمرحلة تدريب خاصة وإجراءات للإنتقاء. وعلى الرغم من مرور سنة على المفاوضات، لم يتم إحراز تقدم في توحيد وحدة مكافحة الإرهاب التي لا تزال منقسمة عرقيا. وسيخفض الحجم الكلي للوحدة من ٢٤٢ فردا إلى ١٢٣ فردا. ولم ينجح حتى الآن في إجراءات الانتقاء التي وضعتها فرقة العمل إلا ٤٣ فردا من بين ١٥٦ فردا تم اختبارهم. وترقن الجهود المبذولة لتقليص حجم الوحدة بإعادة تنظيم ونقل الوظائف في وزارة الداخلية الاتحادية. وعلى مستوى الكانتونات، بقي ما تسمى وحدات دعم الشرطة ببعض المهام التي تضطلع بها عادة وحدة مكافحة الإرهاب. وتعمل فرقة العمل مع هذه الوحدات في ثمانية كانتونات، كما ترصد إنشاء تلك الوحدات في الكانتونين الباقيين.

شرطة الحدود

١٤ - تتعاون بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بصورة وثيقة مع مكتب الممثل السامي من أجل إنشاء دائرة للحدود في دولة البوسنة والهرسك، وهي بالغة الأهمية من أجل تنمية هوية الدولة وضرورة لمنع التدفق غير المشروع للبضائع والخدمات التي تغذي الجريمة المنظمة، مما يؤدي إلى خسائر في إيرادات الدولة. وقد اجتمع فريق عامل لدائرة الحدود أنشأته الرئاسة المشتركة للبوسنة والهرسك من أجل استعراض التشريعات المؤاتية والإجراءات اللازمة للبدء في ذلك. وأعدت خطط لتوفير التدريب المتخصص للكيان الحالي لشرطة الحدود ودمج أفرادها في الدائرة المشتركة الجديدة، بغية تلبية التاريخ المستهدف للنشر وهو ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ الذي حدده مجلس مدريد لتنفيذ السلام [انظر S/1999/492]. وعندما يتم إنشاء دائرة حدود الدولة، فإنها ستكون قوة متعددة الأعراق تتألف من ضباط شرطة من كلا الكيانين، يستمدون بصورة رئيسية من ضباط الشرطة

العاملين في الوقت الراهن. و سيسهم هذا في الجهود العامة المبذولة لتقليص حجم الشرطة في كلا الكيانين. وسيلزم دعم خارجي وداخلي قوي لكفالة التنفيذ المستدام لهذا المشروع.

شرطة المحاكم

١٥ - من أجل تحسين أمن الموظفين القضائيين ومقار المحاكم ووثائقها، وكذلك إنفاذ الأحكام القضائية، اتخذت فرقة عمل الشرطة الدولية وبرنامج تقييم النظام القضائي التابع للبعثة مبادرة لإنشاء قوة شرطة للمحاكم على صعيد الاتحاد تتكون من ٣٥١ ضابطاً. وفي الوقت الراهن يقوم ١٢٧ فرداً من شرطة المحاكم بواجباتهم بصورة فعلية في الكانتونات ٣ (توزلا-بودريني) و ٨ و ٩ (سرايفو). ويجري الانتهاء من المتطلبات التشغيلية والقانونية لتعيين ١٥٧ ضابطاً آخر للكانتونات ١ (أونا-سانا) و ٤ و ٦ و ١٠ ويتوقع أن يتم النشر بنهاية العام. وسيعقب ذلك في السنة المقبلة تعيين الضباط في الكانتونات الباقية ويتوقع أن يحدث ذلك جزئياً من خلال النقل لضباط الشرطة العاملين في الوقت الراهن. وتعتمد البعثة أن تكفل وفاء هذه الشرطة بالحاجة الجوهرية وهي توفير الأمن لجهاز المحاكم نظراً لأن إلى أن الثقة في نزاهة قوات الشرطة النظامية لا تزال موضع شك.

إصلاح الشرطة

١٦ - تقوم فرقة العمل بتقديم المساعدة لقوات الشرطة المحلية من خلال أنشطة الرصد وإسداء المشورة والتدريب لبلوغ مستويات مهنية دولية رفيعة. وتتم المراقبة من خلال عمليات دورية مستقلة ومشتركة. وتمكن الطرق الاقتحامية مثل عمليات التفتيش والمراجعة لمخافر الشرطة وإجراءها فرقة العمل من توفير المشورة والتدريب المناسبين.

الرصد

١٧ - لرصد الامتثال فيما يتعلق باستخدام وتخزين الأسلحة، تواصل فرقة العمل الاضطلاع بعمليات التفتيش عن الأسلحة في مخافر الشرطة المحلية. وفيما بين ٢٦ أيار/مايو و ٢٥ آب/أغسطس، أجرت فرقة العمل ١٨٩ عملية تفتيش عن الأسلحة (٩٩ في جمهورية صربسكا و ٩٠ في الاتحاد)، ونفذت ٦١ عملية منها بدعم مقدم من قوة تثبيت الاستقرار. وأسفرت تسع عمليات تفتيش أجريت في جمهورية صربسكا وخمس عمليات في الاتحاد عن مصادرة أو تسليم أسلحة وذخيرة أو متفجرات، بما في ذلك ٥٦ من الأسلحة الطويلة المسورة وقاذفا صواريخ و ١١ قاذفا للقنابل اليدوية و ٢٥ لغما و ١١٨ قنبلة يدوية و ٦ قنابل تطلق من البنادق و ١,٧ كيلوغراماً من المتفجرات و ٣ ٨٥٣ طلقة من الذخيرة.

وتواصل دوريات فرقة العمل رصد سلوك الشرطة المحلية في المدن وفي الريف لتكفل حرية الانتقال والأمن في مناطق العودة.

إسداء المشورة

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتبع برنامج إسداء المشورة الذي تضطلع به فرقة العمل بشكل صارم من خلال المشاركة في أماكن العمل على جميع مستويات القيادة والمستويات التنفيذية في كل من هيكلي الشرطة في الاتحاد وفي جمهورية صربسكا. وقد قامت فرقة العمل حتى الآن بتحديد ٨٠٠ موقع للمشاركة في أماكن العمل، بغية إسداء المشورة بالنسبة لمسائل الإدارة والمسائل التشغيلية والمسائل المتخصصة للشرطة المحلية. وعلى مستويات الكانتونات (في الاتحاد) وفي مركز الأمن العام (في جمهورية صربسكا)، يقوم موظفو الشؤون المدنية بتوفير الدعم السياسي لمستشار فرقة العمل بشأن المسائل المتعلقة بإصلاح الشرطة المحلية. وفي أيلول/سبتمبر، شارك ضباط الشؤون المدنية أيضا في أماكن العمل على المستوى السياسي في وزارتي الداخلية في كلا الكيانين.

التدريب

١٩ - من المقرر أن يكمل جميع أفراد الشرطة المحلية التدريب على مراعاة الكرامة الإنسانية والتدريب الانتقالي اللذين تديرهما فرقة العمل في الاتحاد بحلول منتصف أيلول/سبتمبر، وفي جمهورية صربسكا بحلول نهاية عام ١٩٩٩. ولما كان التدريب الأساسي الذي تديره فرقة العمل في سبيله إلى الانتهاء تدريجيا، فإن أكاديمية الشرطة في كل من الاتحاد وجمهورية صربسكا ستتولى بإطراد تدريب طلاب الشرطة، بمن فيهم الطلاب المنتمون لأقليات عرقية. وتراقب فرقة العمل عملية انتقاء الطلاب الجدد وتساعد في الدورات التدريبية والميدانية ومراجعة المناهج الدراسية التدريبية وأساليب التعليم. وتبذل حاليا جهود لزيادة قدرة أكاديمتي الشرطة كليهما. ومن المقرر أن تبدأ الدفعة القادمة من الطلاب المنتمين لأقليات التدريب في أكاديمية الشرطة في جمهورية صربسكا في تشرين الأول/أكتوبر وفي أكاديمية الشرطة في الاتحاد في تشرين الثاني/نوفمبر. وبغية دعم الشرعية وتطوير أكاديمتي الشرطة في البوسنة والهرسك، لن تعترف فرقة العمل، اعتبارا من ١ أيلول/سبتمبر، بالتدريب الأساسي على أعمال الشرطة الذي يجري خارج البلد.

٢٠ - وتواصل فرقة العمل إجراء تدريب متخصص لأفراد الشرطة في مجالات مراقبة حركة المرور والنظام العام وإدارة الحوادث الكبرى والجريمة المنظمة ومكافحة المخدرات وتوجيه الكلاب. وجرى إعداد دليل تدريبي جديد على حركة المرور لفائدة الشرطة المحلية وسيبدأ

التدريب اعتباراً من ١٣ أيلول/سبتمبر. وتم الاضطلاع بالتدريب في مجال النظام العام وإدارة الحوادث الكبرى في ثمانية كاتنونات من الكاتنونات العشرة في الاتحاد وفي أجزاء من جمهورية صربسكا. وتركز التدريب الرامي إلى مكافحة الجريمة المنظمة على تطبيقات الحاسوب وقواعد البيانات في كلا الكيانين. وتساعدت وتيرة التدريب على مكافحة المخدرات في مجالي النظام الأساسي للتوعية بالمخدرات ونظام المخابرات. وفيما يتعلق بمشروع خدمات الحدود، أعدت دورات بشأن قضايا التهريب والمخدرات. ويعتبر التدريب المتقدم للضباط برنامجاً جديداً من برامج بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك لتوفير التدريب للإدارة العليا في قوة الشرطة. ويجري حالياً وضع اللمسات النهائية على المنهاج الدراسي لهذا النوع من التدريب ومن المقرر أن تبدأ الدورة الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر.

الدعم المقدم في مجال المعدات

٢١ - تعمل البعثة على تنظيم وتركيز كل ما تقدمه من دعم للشرطة المحلية في البوسنة والهرسك بهدف تلافي الازدواجية وتوازي الجهود التي يبذلها المانحون. وتعكف البعثة الآن على عملية إكمال معايرة المعدات لكفالة تلبية الاحتياجات الأساسية للشرطة ولتكون المعدات موحدة معيارياً في سائر أنحاء البوسنة والهرسك. وبغية الوصول إلى أفضل النتائج، ينبغي أن يوجه المانحون معوناتهم الثنائية صوب الأولويات التي تحددها البعثة بالنسبة للمعدات والتدريب.

٢٢ - وفي تموز/يوليه، عيّنت البعثة نداء لتمويل الصندوق الاستثماري لمساعدة الشرطة. واشتمل النداء على مشاريع تتصل بالمهارات والمعدات الأساسية لأعمال الشرطة وأكاديمية الشرطة في كلا الكيانين وصندوق تنفيذ الاتفاق. وورد ما مجموعه ٩,٧ من ملايين دولارات الولايات المتحدة (من إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وسويسرا وكندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا واليابان)؛ ومع ذلك ما زال يلزم تدبير مبلغ قدره ٣٨ مليون دولار للارتقاء بأداء وكفاءة قوات الشرطة المحلية إلى الحد الأساسي الأدنى. وأعرب عن امتناني للبلدان المانحة ويسرني أن أفيد أن الحكومة الإيطالية قد أخطرت الصندوق الاستثماري رسمياً بقرارها بالتبرع بمبلغ حوالي ١٠٠ ٠٠٠ مارك ألماني وأن مانحين آخرين قد أوصوا حكوماتهم بالنظر بعين الاعتبار في النداء.

حقوق الإنسان وأداء الشرطة

٢٣ - تواصل البعثة التحقيق في عدد كبير من الادعاءات بارتكاب أفراد إنفاذ القانون انتهاكات لحقوق الإنسان. وغالباً ما تكون تلك الانتهاكات حصيلة نوازع سياسية قومية تفسد أعمال الشرطة على كل مستوى من المستويات. ولا تزال قوات الشرطة في

كلا الكيانين بحاجة إلى مزيد من الشفافية والمساءلة العامة. ففي الاتحاد، يتطلب إسباغ الطابع المهني على أعمال الشرطة تحولا من نهج المسارين المتوازيين للشرطة الذي تعمل كل من الشرطة البوسنية والشرطة الكرواتية البوسنية بموجبه في هيكل منفصل، إلى نهج الشرطة الموحدة الذي تتحد القوتان بموجبه فعليا لتصبحا قوة واحدة متعددة الأعراق. وفي جمهورية صربسكا، من المهم جدا زيادة التمثيل العرقي وإزالة المركزية وزيادة الشفافية والمساءلة. وفي كلا الكيانين، اتخذ مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة مبادرات لتحسين القضايا المؤسسية والمنهجية التي تؤثر في أداء الشرطة.

٢٤ - وفي الكانتون ٦، قامت البعثة استنادا إلى استعراض تشغيلي كامل لوزارة الداخلية وجميع إدارات الشرطة التابعة للبلديات بوضع "خطة من ثلاث نقاط" لاتخاذ خطوات ملموسة من أجل إقامة قوة للشرطة متعددة الأعراق ومتكاملة ومهنية تماما ومحصنة ضد التأثيرات الخارجية غير المناسبة. وفي الكانتون ٧، وعلى الرغم من عمليات التأخير، أحرز تقدم في تنفيذ "خطة عمل المائة يوم" [انظر S/1999/670، الفقرة ٢٧]. وفي ستولاتش، يجري حاليا إكمال توحيد تسلسل القيادة في إدارة الشرطة، كما يجري توحيد الإدارة القانونية/الإدارية. ويتولى قيادتها حاليا عنصر من البوشناق. وفي كونيتش، أجريت في تموز/يوليه عملية تفتيش استغرقت أسبوعين أمكن خلالها تحديد أوجه القصور في البنية الأساسية لإدارتي الشرطة الموحدين القانونية والإدارية، وفي طريقة عملهما.

٢٥ - ويقوم مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة بصورة متزايدة بإتباع نهج التركيز على مسألة محددة بهدف تحسين ممارسات الشرطة. ففي الفترة الواقعة بين ١ حزيران/يونيه و ١٩ آب/أغسطس، أجريت عملية مراجعة مكثفة لأدق التفاصيل المتعلقة بمسألة ما إذا كانت إجراءات الاعتقال والتوقيف التي تتبعها الشرطة في الاتحاد تتفق مع القانون الجنائي للاتحاد والأصول الجزائية والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وأجريت مراجعة مماثلة في جمهورية صربسكا في آب/أغسطس. وتعمل البعثة مع المسؤولين عن إنفاذ القانون في كلا الكيانين لمعالجة حالات القصور ومواءمتها مع المعايير الدولية.

٢٦ - وأفضى تدخل فرقة عمل الشرطة الدولية ومكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة إلى ردود إيجابية من مؤسسات إنفاذ القانون في مجموعة متنوعة من مسائل حقوق الإنسان وأداء الشرطة. ففي قضية مقتل كنيذيفتش [المرجع نفسه، الفقرة ٣٢]، سحبت فرقة العمل تراخيص ستة من أفراد شرطة جمهورية صربسكا بسبب سوء سلوكهم. وعقب التحقيق في ادعاءات إساءة المعاملة الذي أشارت نتيجته إلى وجود عيوب إجرائية وعيوب في الأدلة المادية، يجري حاليا استعراض هيكل وأداء مركز الأمن العام في فوكا. وتبين من نتيجة

التفتيش الكامل لسجن تونيتش في بانيا لوكا وجود حالات خلل في التنظيم والإجراءات الإدارية ويجري حاليا تصحيحها. وأسفرت إعادة التحقيق في الحادثة التي وقعت يوم ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧ في موستار عن شروع إحدى المحاكم البوسنية في إجراء تحقيق قضائي بحق خمسة أشخاص أفلتوا في السابق من العقاب.

٢٧ - وبغية مراقبة الامتثال للمبادئ الديمقراطية في أعمال الشرطة، تصدر فرقة العمل تقارير عن عدم امتثال أفراد الشرطة الذين لا يؤدون مهامهم بروح مهنية. وتوفر تلك التقارير للبعثة السند الذي يمكنها من سحب تراخيص أفراد الشرطة المحلية وإنهاء خدمتهم في قوة الشرطة. وفي الفترة الواقعة بين ٢٦ أيار/مايو و ٢٥ آب/أغسطس، قدمت تقارير بعدم الامتثال بلغت ١٢٣ تقريراً. ويشمل هذا العدد ٥٥ تقريراً تتعلق بانتهاكات جسيمة للالتزامات وبأفعال إجرامية و ٥٣ تقريراً تتعلق بانتهاكات جسيمة وبأفعال غير إجرامية، و ١٥ تقريراً تتعلق بمخالفات طفيفة. ونتيجة لذلك، سحب مفوض فرقة العمل تراخيص أحد عشر شرطياً ولا يزال الباقي منهم قيد التحقيق.

الاتجار بالنساء

٢٨ - تواصل البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تنسيق التحقيقات في الادعاءات المتعلقة بالاتجار بالنساء الأجنيات والإشراف عليها. ففي ١١ تموز/يوليه، اعتقلت عشرون امرأة في عمليات مباحثة قامت بها الشرطة للمقاهي في الكانتون ٦ (بوسوفاكا، فيتيز ونوفي ترافنيك) وحكم عليهن بعدئذ بتهمة انتهاك قوانين "البوسنة والمهرسك"، التي تعتبرها البعثة قوانين لاغية. وقد وجه الممثل الخاص رسالة مكتوبة إلى المسؤولين في الكانتونات والاتحاد يطلب فيها وقف أية إجراءات طرد خارج البلد بحقهن حتى إشعار آخر. وفي جمهورية صربسكا، صدر حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات بحق صاحب مقهى في برتشكو لحمل أشخاص على البغاء. ونتيجة لتدخل من البعثة، تقوم المنظمة الدولية للهجرة بجمع أموال لمساعدة هؤلاء النسوة على العودة إلى بلدانهم الأصلية وستتولى ترتيب نقلهن إليها.

الإصلاح القضائي

٢٩ - تساعد البعثة، من خلال برنامج تقييم النظام القضائي، في إقامة جهاز قضائي مستقل وفعال في سائر أنحاء البوسنة والمهرسك. وعقدت البعثة اجتماعات منتظمة مع وزير العدل في الكيانين لكفالة معالجة العوائق السياسية والتقنية والمؤسسية التي تعيق أداء الجهاز القضائي لوظائفه على نحو ملائم معالجة إيجابية.

٣٠ - وأدت التقييمات التي جرت بموجب برنامج تقييم النظام القضائي التابع للبعثة إلى إرهاف وعي المسؤولين القضائيين المحليين بالعوامل السياسية التي تؤثر في الأداء القضائي. وأسفر التركيز على تفسير أحكام الحصانة المنصوص عليها في دستور الكانتون عن قرب التوصل إلى حل لقضايا الفساد في الكانتون ١. وبغية معالجة حالات التهديد والوعيد العديدة الموجهة ضد أعضاء الجهاز القضائي في الكانتون ٦، وبخاصة عند استماعهم لقضايا حساسة، ضغطت البعثة على الشرطة المحلية من أجل حملها على توفير قدر أكبر من الأمن لهم. وأدى التعرف على حالات عرقلة إنفاذ أحكام المحاكم إلى إجراء استعراض لإجراءات التنفيذ في الاتحاد. ونتيجة الاستعراض، شرع الكانتونان ٢ و ٣ في القيام بعمليات إيجابية لإصلاح التشريعات. وأفضى تفحص مكتب المدعي العام في بلدية ليفنو، الكانتون ١٠، إلى كشف أوجه قصور عديدة. فأصدرت البعثة تقريراً عاماً تضمن عدة توصيات تهدف إلى تحسين أداء مكتب المدعي العام في الكانتون ١٠. كما تضمن التقرير توصيات بشأن خمس قضايا تتسم بالخطورة بوجه خاص، من بينها مقتل زوجين صربيين عائدتين وأعمال شغب في درفار في نيسان/أبريل ١٩٩٨. ويجري رصد تنفيذ التوصيات عن كثب.

٣١ - وعلى الصعيد التقني، جرى التعرف على حالات قصور في التشريعات الحالية، الموضوعية والإجرائية، فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. كما حدد برنامج تقييم النظام القضائي التابع للبعثة مجالات يتعارض فيها قانون الشؤون الداخلية في جمهورية صربسكا، بما في ذلك تعديلات معينة أقرت في عام ١٩٩٩، فيما يبدو، مع توصيات مجلس أوروبا ويعيق تحقيق تقدم في إعادة تشكيل وإصلاح الشرطة في جمهورية صربسكا. وقدمت البعثة مقترحات إلى رئيس وزراء جمهورية صربسكا كيما تنظر فيها الجمعية الوطنية. ولا بد من اتخاذ إجراءات تصحيحية كيما يتسنى للبوسنة والهرسك الانضمام إلى مجلس أوروبا.

٣٢ - وأسفر العمل الذي جرى في إطار برنامج البعثة لتقييم النظام القضائي عن نتائج فورية ومباشرة في مجال المسائل المتعلقة بالقضاء والإدارة والمؤسسات. وساعد فحص توزيع الموارد التابعة للكيان وللكانتونات في تأمين موارد لتحسين مرافق المحاكم في كل من جمهورية صربسكا والاتحاد. وأسفر تنقيح إجراءات الانتقاء التي بدأ بها برنامج البعثة لتقييم النظام القضائي في الكانتون ٦ عن زيادة التنوع العرقي وتحسين مستوى مسؤولي القضاء. وعالجت البعثة أيضاً سوء حالة محاكم الجench الصغيرة، والتي تعاني عبء كبيراً نسبياً من القضايا ولديها إمكانيات تحقيق إيرادات كبيرة. وأدى هذا إلى إجراء تحسينات في مجال تمويل المحاكم.

برتشكو

٣٣ - صدر مرفق قرار التحكيم النهائي المتعلق ببرتشكو في مطلع شهر آب/أغسطس. ويؤكد المرفق الدور الرئيسي الذي تقوم به البعثة في إنشاء هيكلين موحدين للشرطة والقضاء في الإقليم. وقد قامت فرقة العمل ووحدة الشؤون المدنية التابعة للبعثة بأعمال تحضيرية كبيرة في مجال تحديد الاحتياجات التنظيمية والتشغيلية اللازمة لإنشاء قوة شرطة موحدة في برتشكو. واستكمل برنامج البعثة لتقييم النظام القضائي الجهود التي تبذلها الشرطة من خلال تحضير استراتيجية لتوحيد النظام القضائي ووضع مخطط لتشريعات جديدة، مما يلزم لتحقيق مقاصد المرفق. ومكنت الأعمال التحضيرية المبكرة التي قامت بها البعثة قوات الشرطة الثلاثة الموجودة حاليا في أراضي إقليم برتشكو من البدء في القيام بأعمال الدوريات المشتركة.

جرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني

٣٤ - تواصل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة تنفيذ ولايتها المتعلقة بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي. واعتقل ثلاثة أشخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وصدرت لائحة اتهام بحق اثنين لم يفصح عنهما بينما أفصح عن لائحة الاتهام الثالثة. وأنتهز هذه الفرصة لكي أثنى على الجهود التي بذلتها قوة تثبيت الاستقرار والحكومة النمساوية في دعم الأعمال التي تقوم بها المحكمة في اعتقال الأشخاص الذين وجهت إليهم اتهامات بارتكاب جرائم حرب. وهذه الاعتقالات ترسل إشارة قوية مفادها أن المجتمع الدولي ملتزم بأن يكفل الاستعاضة عن ثقافة الإفلات من العقاب وأعمال الثأر في يوغوسلافيا السابقة بسيادة القانون والعدالة.

باء - خلق بيئة تفضي إلى عودة اللاجئين والمشردين

٣٥ - تسترشد البعثة فيما تسهم به من أجل خلق بيئة تفضي إلى عودة اللاجئين بمفهوم شامل عن الأمن. فالتصدي لشواغل العنف مثلا ضد العائدين والتميز الإداري والسياسي وتقييد حرية الانتقال وتفشي الألغام هي أمور تستكمل بتدابير تهدف إلى توفير الاحتياجات الإنسانية من الغذاء والمأوى وغيرهما من أشكال المساعدة. وتقوم البعثة ووكالات الأمم المتحدة بتلبية هذه الاحتياجات على وجه شامل.

٣٦ - وبلغ مجموع اللاجئين الذين عادوا إلى البوسنة والهرسك منذ اتفاق سلام دايتون ٦٦٧ ٥٧٨ لاجئا. ومن بين هؤلاء الأفراد، عاد نحو ٣٢٩ ٩٢ لاجئا إلى مناطق يعتبرون فيها أقلية: في الاتحاد ٨٢٣ ٨١ شخصا (٥٥٥ ٢١ من البوشناق و ٣٩ ١٥٥ كرواتيا و ١١٣ ٢١ صربيا)، وفي جمهورية صربسكا ٥٠٦ ١٠ فردا (٧٨٨ ٩ من البوشناق

و ٧١٨ كرواتيا). وسجل في هذا العام نحو ٧٧٦٩ عائدا من الأقليات (١٩٠٤ من البوشناق و ١٨٥٤ كرواتيا و ٤٠١١ صربيا). ومنذ ١٥ حزيران/يونيه، أعيد بصفة طوعية ٣٧١١٠ أفراد إلى وطنهم في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكوسوفو (٢٦٠٦٠ إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية و ١١٠٥٠ إلى كوسوفو). بيد أن نحو ٧٤٦٩٠ لاجئا لا يزالون في البوسنة والمهرسك (١٠٦٥٠ من كوسوفو و ٢٤٠٤٠ من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية و ٤٠٠٠٠ من كرواتيا).

الأمن

٣٧ - تؤدي ولاية البعثة فيما يتعلق بالشرطة المحلية دورا رئيسيا في زيادة الأمن من أجل عودة اللاجئين والمشردين. وتسهم، من خلال أعمال الدوريات المتكررة في مناطق العودة والمراقبة الدقيقة لأنشطة الشرطة المحلية في تلك المناطق، في خلق شعور بالأمن لدى العائدين. كما تقوم بتوفير تقييمات أمنية قبل تنظيم أعمال انتقال العائدين وترصد تنفيذ الشرطة المحلية للخطط الأمنية المتفق عليها.

٣٨ - وركز مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة في الآونة الأخيرة على قضايا الطرد من أجل إفراغ المساكن للعائدين. وبغية زيادة وعي الشرطة المحلية بدورها ومسؤوليتها في عملية الطرد وتعزيز فعالية إدارة الإسكان الكانتونية، قام مكتب حقوق الإنسان بتنفيذ خطة عمل للطرد مدتها ٢٨ يوما في كانتون سرايفو في الفترة ما بين ٧ حزيران/يونيه و ٥ تموز/يوليه. وقام برصد وتدريب الشرطة المحلية فيما يتعلق بمسائل الطرد في إطار الخطة. ومن أصل ٨٠ حالة طرد إجباري من شقق مملوكة اجتماعيا يزمع القيام بها خلال هذه الفترة، تم تنفيذ ٦٦ عملية طرد بنجاح. وهذا النجاح لا يساعد عمليات العودة فقط بل ويزيد من ثقة العائدين بأن الشرطة ستواصل توفير بيئة مأمونة وآمنة. ويخطط لاتخاذ تدابير مماثلة في جمهورية صربسكا وغيرها في الاتحاد.

٣٩ - وفي ستولاتش، أدى تدخل مكتب حقوق الإنسان إلى تحسين كبير في مجال منع الجريمة وكشفها. وخلال الشهور الثمانية الأخيرة لم تقع أعمال عنف خطيرة تتصل بالعائدين. بينما في الفترة الواقعة بين شهري آذار/مارس وتشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي تجاهلت سلطات الشرطة المحلية أكثر من ٧٠ حادثة عنف موجهة ضد البوشناق العائدين.

٤٠ - وتشارك البعثة أيضا في التصدي لممارسات التمييز الصارخة ضد الأقليات والتي تمارسها الشرطة من خلال استخدامها لسلطات تنظيمية، مما يؤدي إلى تقويض شتى الحقوق، بما في ذلك الحق في العودة وحرية الانتقال. وغالبا لا تتبع الشرطة المحلية التي تخضع لفئات

سياسية لها برامجها الوطنية الإجراءات الصحيحة لإصدار بطاقات الهوية كوسيلة لتخويف الأقليات العرقية ومنعها من العودة إلى المنازل التي كانت تسكنها قبل الحرب. وفي ٣٠ تموز/يوليه، أصدر الممثل السامي قرارا بتيسير إصدار بطاقات الهوية للعائدين في شتى أنحاء البوسنة والهرسك. ثم أنشأت فرقة عمل الشرطة الدولية نظاما لتدقيق تنفيذ القرار في الكانتون ١٠، بما في ذلك درفار، حيث أعاققت السلطات عودة صرب البوسنة بصورة خطيرة. وستقوم فرقة العمل قريبا بتوسيع نطاق ما تقوم به من عمليات رصد للامتنال لقرار الممثل السامي في جميع أرجاء البلد.

٤١ - وبغية توسيع نطاق حرية الانتقال، قامت البعثة بجهد على نطاق البلد لدراسة أوامر الاعتقال المعلقة الصادرة منذ عام ١٩٩٢ والتي ربما لم تعد صالحة. ووضعت إجراءات من أجل تنفيذ آليات تهدف إلى إزالة العقوبات التي تعترض التخلص من هذه الأوامر. وهناك إجراءات أخرى لتحسين حرية التنقل تشمل إزالة نقاط التفتيش غير القانونية للشرطة ورصد إصدار السلطات المحلية للوحات السيارات العادية.

٤٢ - وتعتبر إزالة الألغام أمرا ضروريا من أجل عودة اللاجئين والمشردين عودة آمنة إلى جميع أرجاء البوسنة والهرسك. وقامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتوظيف ستة فرق لإزالة الألغام عن طريق مركز ومنظمات الدفاع المحلية. وهذه الفرق تقوم بمسح حقول الألغام ووضع علامات عليها كما تضطلع بعمليات إزالة الألغام في مناطق العودة ذات الأولوية. وأنجز مجلس المانحين للعمل المتعلق بالألغام من أجل البوسنة والهرسك استعراضا شاملا في الآونة الأخيرة لحمل إطار العمل المتعلق بالألغام في البلد وقدم توصيات ترمي إلى تعزيز هياكل العمل المتعلقة بالألغام وتخفيض التكاليف.

٤٣ - وإنني أرحب بالإسهام الكبير الذي قدمته حكومة هولندا في صندوق برنامج الأمم المتحدة الاستئماني للعمل المتعلق بالألغام. ولكننا سنحتاج إلى مزيد من الدعم المالي لبناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية التي تحتاج إليها حاجة ماسة لجنة إزالة الألغام المحلية ومراكز العمل المتعلقة بالألغام، على النحو الذي أوصى به فريق الاستعراض. وسوف يستفيد الصندوق الاستئماني الدولي السلوفاني الذي يدعم إزالة الألغام من عرض قدمته الولايات المتحدة لمضاعفة مساهماتها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر.

المعونات الإنسانية

٤٤ - قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع ٩٨٠ طنا متريا من الأغذية والسلع الأساسية على ٣٨ ٧٠٠ لاجئ وصلوا من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بسبب الأزمة في كوسوفو. ومنذ آذار/مارس ١٩٩٨، قام البرنامج بتنسيق معايير المتعلقة بالمستفيدين مع برامج الرفاه

الاجتماعي الحكومية بغية تيسير انتقال المسؤولية من البرنامج إلى السلطات الوطنية وإنهاء المساعدات التي يقدمها البرنامج. ولا يزال لبرنامج الأغذية العالمي مكتب اتصال للتخطيط لحالات الطوارئ مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأغراض القيام بعمليات في حالات الطوارئ في المنطقة، بيد أنه أنهى مساعدته تدريجيا في البوسنة والهرسك بنهاية حزيران/يونيه.

٤٥ - وقامت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بمساعدة أكثر من ٣ ٠٠٠ طفل لاجئ من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقدمت لهم الدواء والمواد المتعلقة بالنظافة الشخصية والملابس والكتب المدرسية واللوازم التعليمية. ونظمت منظمة الطفولة دعما تعليميا وسيكولوجيا لستة مراكز جماعية لنحو ١ ٠٠٠ طفل من جميع فئات الأعمار ووفرت لهم الثقيف المتعلق بالتغذية والنظافة الشخصية والحمل للحوامل عن طريق المدارس. كما ساعدت منظمة الطفولة أطفالا لاجئين في عشرة مواقع في جمهورية صربسكا في مجال الصحة النفسية وحقوق الطفل بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية.

٤٦ - وتواصل المفوضية ما تبذله من جهود لتحديد أماكن سكن صالحة لمواجهة برد الشتاء وتأهيل ما يصل إلى ٦ ٠٠٠ لاجئ. ولكن من أجل أن تركز المفوضية جهودها على حماية الأنشطة المتصلة بذلك وإيجاد حل دائم، فقد أخذت تسلم المهام الطويلة الأجل إلى منظمات تتمتع بخبرة في ميدان التنمية أو إلى السلطات المحلية، بما في ذلك مهام تأهيل الملاجئ وإزالة الألغام وكذلك الائتمانات الصغيرة وتوليد الإيرادات.

٤٧ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا بتأهيل منازل لـ ٥٠٠ أسرة من المشردين واللاجئين لتمكينها من العودة إلى المنازل التي كانت تسكنها قبل الحرب، وإخلاء منازل للاجئين العائدين من الخارج. وأُنجز في آب/أغسطس ما مجموعه ٢٤١ منزلا في وسط البوسنة. إضافة إلى ذلك، حقق البرنامج الإنمائي إنجازا مهما للبدء في بناء مساكن في بلدية كوتور فاروس (جمهورية صربسكا). وترمي برامج البرنامج الإنمائي إلى معالجة جميع الشروط المهمة السابقة للعودة وللتنمية البشرية المستدامة. وهذه الشروط المسبقة تشمل السكن وخلق فرص للعمل وتوليد الإيرادات وتحسين الرفاه الاجتماعي وتعزيز الإدارة المحلية. وثمة حاجة إلى دعم قوي من المانحين على نطاق الإقليم وزيادة عدد المستفيدين من هذه البرامج.

جيم - إقامة حكم رشيد ومجتمع مدني

٤٨ - إن بناء الديمقراطية والثقافة الوطنية أمر يتسم بأهمية بالغة من أجل استقرار البوسنة والهرسك ورخائها في الأجل الطويل. وتعكف البعثة والوكالات التابعة لمنظومة الأمم

المتحدة على تشجيع بناء حكومة ومؤسسات محلية تخضع للمساءلة وخلق وعي وطني وترسيخ المصالحة الوطنية وإيجاد وسائل إعلام حرة وصريحة.

الحكم المحلي

٤٩ - وبغية تعزيز الإدارة المحلية في ست بلديات تقع في شمال غرب البوسنة والهرسك، وكان لها قبل الحرب علاقات اقتصادية واجتماعية طبيعية وتعيش اليوم ظروفًا صعبة بسبب تواجد عدد كبير من المشردين واللاجئين، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتركيب مجموعات برمجيات حاسوبية تتعلق بإدارة البلديات ودرب المسؤولين على كيفية استخدامها. كما ساعد البرنامج الإنمائي هذه البلديات على إعداد خطط للتعمير والتنمية. وبغية تشجيع إخضاع مسؤولي البلديات للمساءلة، قامت البعثة بعقد اجتماعات منتظمة بين الشرطة ومكتب المدعين العامين لضمان إحراز تقدم في قضايا الفساد التي طالت مسؤولين في الحكومة المحلية.

المجتمع المدني

٥٠ - ساعد برنامج تنمية المجتمع المدني الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز المنظمات المدنية المحلية في تنظيم مناسبات بشأن التجديد الثقافي ووسائل الإعلام وحماية البيئة والرياضة والتعليم. وقدمت المساعدات أيضًا للفئات الضعيفة والمبادرات في مجال العمل المدني. ويواصل البرنامج الإنمائي تقديم دعمه لمركز المشورة والإعلام الذي يقدم خدمات في مجالات حقوق العائدين إلى مختلف الأماكن. وتساعد البعثة في تكوين وتعزيز رابطات قانونية مهنية، مما أسفر عن إنشاء رابطة لقضاة محاكم الجنج في الاتحاد.

٥١ - ويشكل الحوار بين الدولة ومواطنيها جانبًا أساسيًا في المجتمعات الديمقراطية. فقد عقدت منظمة العمل الدولية مجموعة من الحلقات الدراسية داخل الاتحاد وفي جمهورية صربسكا لتعزيز الحوار الاجتماعي بين الممثلين الحكوميين وأرباب الأعمال ونقابات العمال ولتحسين أوضاع العمل. واتبعت منظمة العمل أيضًا نهجًا إقليميًا لتعزيز التغيير الاجتماعي بإشراك وزراء العمل والمؤسسات ذات الصلة في البوسنة والهرسك في الإعداد لمؤتمر إقليمي بشأن الموضوع من أجل دول البلقان.

٥٢ - ركزت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على التحضير لسنة دولية لثقافة السلام بتنظيم برامج لتشجيع السلام والمصالحة بين جميع المجموعات العرقية. ووحدة المنظمة والبنك الدولي جهودهما في موستار لإعادة بناء "الجسر القديم" الرمزي. ولتشجيع المصالحة الوطنية من خلال احترام التراث الثقافي لجميع سكان البوسنة والهرسك، وضعت

المنظمة قائمة تضم ١٦٦ أثرا لحمايتها وحفظها. وتشمل المشاريع الأخرى للمنظمة مساعدة المكتبة الوطنية ومكتبة الجامعة ومحفوظات الاتحاد ومسجد تابايتشا في موستار ومتحف الدير الفرنسيسكاني في كراييفا سوتيسكا وإصلاح مئذنة مسجد مغربي في سرايفو. وقدمت المنظمة المساعدة أيضا لوضع قانون جديد لحماية التراث الثقافي.

وسائط الإعلام

٥٣ - وتعمل المنظمة أيضا على تشجيع وسائط إعلام وطنية تتسم بالصراحة وذلك بمساعدة سلطات البوسنة والهرسك في صياغة قانون للإذاعة. وسوف ييسر ذلك وضع برامج للأخبار القومية والشؤون الجارية وهو عامل مهم في بناء الهوية الوطنية. كما تم تدريب المهنيين المحليين ماليا وفنيا في البوسنة والهرسك لإنتاج برامج وثائقية تلفزيونية جيدة النوعية. وساهمت الجهود الإعلامية للمنظمة بالفعل في رفع مستوى البرمجة الإعلامية في البوسنة والهرسك. ويقوم مكتب شؤون الإعلام التابع للبعثة بوضع برامج تسلط الضوء على أهمية مساءلة وسائط الإعلام وعلى المسؤولية المدنية. وبدأت الآن حملات إعلامية لزيادة الوعي بسيادة القانون في بانيا لوكا.

دال - تشجيع الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي

٥٤ - وتركز الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل تشجيع الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي على المجالات الحيوية وهي العمالة والصحة والتعليم والخدمات العامة الأخرى. وأعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول تقرير وطني للتنمية البشرية في البوسنة والهرسك. ويقدم التقرير القاعدة الإحصائية لتخطيط ووضع سياسة اقتصادية واجتماعية.

العمالة

٥٥ - يهدف برنامج العمالة القروية وحماية البيئة الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تشجيع الانتعاش الاقتصادي بتوفير عمالة مؤقتة لأكثر الفئات ضعفا من خلال جهود ترمي إلى إصلاح الهياكل الأساسية والبيئة المتدهورة. ونفذ برنامج العمالة القروية في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ١١ مشروع عمل على نطاق ضيق في ١١ بلدية، مما أسفر عن توفير ثمانية أسابيع عمل لـ ١٧٠٥ من الأشخاص العاطلين ويعتبر دعم المانحين ضروريا وحيويا لمواصلة برنامج العمالة القروية وحماية البيئة.

٥٦ - ظلت منظمة العمل الدولية تشارك في الجهود الرامية إلى الحد من البطالة والمساعدة في فترة الانتقال من نظام اقتصادي مخطط في الفترة السابقة للحرب إلى اقتصاد سوقي.

وركزت منظمة العمل جهودها أثناء الفترة المشمولة بالتقرير على مساعدة وتعزيز المشاريع الصغيرة والصغيرة للغاية. ويجري حاليا تنفيذ أنشطة أولية في منطقة ليفنو لإنشاء وكالة لوضع المشاريع ستكون جزءا من الشبكة الوطنية الحالية المكونة من أربع وكالات في برتشكو وبانيا لوكا وبيهاش وموستار.

الصحة

٥٧ - أكملت منظمة الصحة العالمية مبادراتها التي كانت مدتها عامان لتعزيز مؤسسات الرعاية الصحية الأولية وتدريب المهنيين. ويجري حاليا تنفيذ العديد من برامج التأهيل القائمة على المجتمع المحلي، بما في ذلك تأهيل مرافق اختارتها السلطات المحلية وشراء المعدات وتدريب الموظفين في أربعة مراكز في جمهورية صربسكا. وتنفذ حاليا برامج في مجالات الصحة العقلية وصحة المرأة والرعاية المنزلية ورعاية المسنين. واكتمل في حزيران/يونيه وضع الخطة الاستراتيجية للنظام الصحي للاتحاد. وشرعت منظمة الصحة في تنفيذ برنامج لتوأمة المستشفيات الدولية يتيح للمهنيين الصحيين المحليين الاشتراك في عمليات التبادل مع المؤسسات الصحية في الخارج. وتشمل البرامج الأخرى لمنظمة الصحة توفير التدريب في مجال الممارسة الصيدلانية الجيدة ورصد الدرن ومراقبة جودة أداء المتخصصين الوطنيين وإمدادات المعدات والأدوية ومكافحة الأمراض غير المعدية.

٥٨ - وساهمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة في إحداث تغييرات في مجالي السياسة والممارسة في قطاع صحة الأطفال بتقديم الدعم لوضع قوائم وطنية بالعقاقير الأساسية في الكيانين. وشمل اليوم الوطني للتحصين المكرس للقضاء على الشلل تحصين ٩٠.٠٠٠ طفل في جمهورية صربسكا. وافتتحت ثلاث حجرات للتسليّة النفسية والاجتماعية في مستشفيات الأطفال كما تم تدريب الموظفين. وافتتحت أيضا فصول خاصة للأطفال المعوقين في ستة مواقع جديدة في البوسنة والهرسك بناء على تقييم أجرته منظمة أطباء العالم. وعقدت دورات تدريبية ختامية اشترك فيها ٤٠ معلما من الكيانين عن تنظيم الخدمات السيكولوجية. وتعمل منظمة الطفولة مع جامعة كاليفورنيا على تنفيذ برنامج لمعالجة الصدمات في أكثر من ٣٠ مدرسة على نطاق البوسنة والهرسك.

التعليم

٥٩ - من أجل تحسين مستويات التعليم في السنة الدراسية ١٩٩٩-٢٠٠٠، عقدت منظمة الطفولة مائدة مستديرة لتدريب المعلمين على تحليل الإنجازات المحققة في السنة الدراسية السابقة. وواصلت منظمة الطفولة عقد دورات تدريبية للمعلمين في الاتحاد بشأن

حقوق الأطفال. ففي جمهورية صربسكا يعمل فريق عامل حكومي على إعداد تقرير عن حالة حقوق الطفل. وتشمل الجهود الأخرى لمنظمة الطفولة وضع برامج تلفزيونية وإذاعية للأطفال، بمن فيهم اللاجئين.

٦٠ - وتواصل اليونسكو العمل لتحسين الهياكل الأساسية التعليمية ببناء المدارس وتأهيلها وتجهيزها بالمعدات. وأكملت اليونسكو بناء مدرستين في تموز/يوليه ١٩٩٩ في بريزا وزافيدوفيتشي لضمان أكثر من ٢٠٠٠ تلميذ. وتشمل شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة حاليا ٤٥ مدرسة تستطيع حاليا تبادل المواد التدريسية والاتصال عن طريق الإنترنت بمئات المدارس المنتسبة لمنظمة الطفولة على نطاق العالم. ويشمل برنامج اليونسكو للاحتياجات الخاصة مركزا للموارد في مدرسة سيمين هان في توزلا لتدريب المعلمين من الكيانين. وأنشأ مشروع منظمة الطفولة لرياض الأطفال مركزا للتنمية لتدريب المعلمين وتنقيفهم. وهو يشجع أيضا اشتراك الآباء في رعاية الأطفال في أندية الأطفال وإصدار المنشورات من أجل المثقفين.

الخدمات العامة

٦١ - استجاب المجتمع الدولي على نحو إيجابي لقرار مجلس الأمن ٩٠٠ (١٩٩٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٩٤ بتقديم مساهمة تزيد عن ٢٠,٧ مليون دولار على مدى السنوات لصندوق الأمم المتحدة الاستثماري لإعادة الخدمات العامة الأساسية في سرايفو. ونفذت البعثة على مدى الشهور الثلاثة الماضية ٣٠ مشروعا من المشاريع ذات الأثر السريع. وبلغ العدد الإجمالي للمشاريع المنفذة حاليا في سرايفو ٥٠ مشروعا طويل الأجل و ٣٧٣ مشروعا من المشاريع ذات الأثر السريع ومجالات الصحة العامة والمأوى والمياه والطاقة والنقل العام والاتصالات والتعليم والمرافق الصحية.

ثالثا - ملاحظات

٦٢ - يمثل عمل البعثة لتعزيز سيادة القانون والعدالة الركن الأساسي في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إقامة سلام واستقرار دائمين ومطردين في البوسنة والهرسك وفي المنطقة بأسرها. ويعتمد ضمان الأمن وتساوي الفرص أمام الأفراد على احترام سيادة القانون وبخاصة في المجتمعات المتعددة الأعراق. وتساهم البعثة، من خلال تعزيز المؤسسات القانونية والقضائية، في الانتعاش الاقتصادي وفي عودة المشردين واللاجئين. وتتسم بالأهمية ذاتها المساعدة التي تقدمها البعثة لتهدئة الأوضاع الضرورية لمساعدة شعب البوسنة والهرسك في

مكافحة الجريمة المنظمة والفساد والظواهر الاجتماعية السلبية الأخرى التي تتميز بها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٦٣ - وعلى النحو الذي تم إيجازه في هذا التقرير، فإن البعثة تحقق تقدماً مطرداً في جهودها الشاملة الرامية إلى تحقيق الهدف المعقد المتسم بالتحدي وهو إنشاء قوات للشرطة تكون ديمقراطية ومهنية ومتعددة الأعراق على نطاق البوسنة والهرسك. وقد اتخذت خطوات إيجابية ملموسة شملت افتتاح أكاديمية الشرطة في جمهورية صربسكا في تموز/يوليه والجهود الرامية إلى إدماج قوات الشرطة في الكانتونين ٦ و ٧ في الاتحاد. وسوف يشكل إنشاء دائرة للحدود الوطنية علامة بارزة في تعزيز دولة البوسنة والهرسك وفي استقرار الاقتصاد. وشرع الفريق العامل الذي أنشأته الرئاسة المشتركة في عمله بمجد عقب التمثيل القوي الذي شهدته من جانب الممثل السامي وممثلي الخاص. ويعتبر افتتاح دائرة الحدود في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ أمراً ممكناً للغاية. ويتعين أن تضمن الأطراف احترام هذا التوقيت.

٦٤ - ينص المرفق بقرار التحكيم النهائي بشأن برتشكو الصادر في ١٨ آب/أغسطس على أن تحتفظ فرقة عمل الشرطة الدولية بسلطتها بشأن النظام الجديد لإنفاذ القانون في المقاطعة وفقاً للمرفق ١١ من اتفاق دايتون للسلام. ويوكل قرار التحكيم أيضاً للبعثة المهمة الكبيرة التي تتمثل في المساعدة على إنشاء قوة شرطة مشتركة ووضع نظام قضائي وجنائي موحد في المقاطعة بالتعاون وثيق مع المشرف الدولي في برتشكو.

٦٥ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، من الجدير بالملاحظة أنه، فيما يتصل بالكيانين كليهما، تواصل زعامة كل من المجتمعين العرقيين إظهار افتقار شديد إلى الإرادة السياسية اللازمة لتحسين أداء جهاز الشرطة والسلطة القضائية، بما يتماشى مع المعايير الدولية. وقد واجهت البعثة صعوبات مستمرة في تعيين ضباط الشرطة من الأقليات. وعانت البعثة عمليات تأخير بالغة بسبب عدم اتفاق الطرفين على شارات محايدة وعلى استعمالها. وهناك ما يدل على تدخل سياسي فادح في إخفاق الشرطة المحلية والموظفين القضائيين في الاضطلاع بواجباتهم بنزاهة في حالات الإخلاء والحالات الجنائية المتصلة بالجوانب العرقية. وبينما يحاول بعض المسؤولين القضائيين في أنحاء البوسنة والهرسك القيام بمسؤولياتهم المهنية على خير وجه، يؤدي الافتقار الشديد إلى الأمن إلى تقويض استقلال الجهاز القضائي.

٦٦ - ومما يؤدي إلى تفاقم الصعوبات التي تسببها العوائق السياسية المتعمدة عدم وجود فرص التوظيف والتنمية الاقتصادية في مناطق كثيرة، وبخاصة فيما يتصل بالمناطق التي يحتمل عودة الأقليات إليها. وفي حين بدأ ظهور بوادر الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، يعتبر نقص الأموال والوظائف من القيود المهمة التي تعرقل تزايد سرعة عمليات العودة.

وتقتضي المشاريع التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبرامج الأخرى للأمم المتحدة دعماً قوياً من المانحين وهي مشاريع جديدة بهذا الدعم. وفي نفس الوقت، يجب على الطرفين معالجة مسائل الحكم المسؤول من خلال الشفافية والمساءلة في مجال جمع موارد الدولة وتخصيصها وصرفها، وهي مسائل ما زالت ضعيفة أحياناً أو غير موجودة على الإطلاق.

٦٧ - وكما هو مبين في هذا التقرير، يجري إنهاء الأنشطة الإنسانية تدريجياً في البوسنة والهرسك. وسيبقى برنامج الأغذية العالمي مكتب اتصال فقط من أجل التخطيط الاحتياطي في حالات الطوارئ. وأتقدم بالتهنئة إلى برنامج الأغذية على نجاحه في تنفيذ برنامج رئيسي للمعونة الغذائية في البوسنة والهرسك، يبلغ مجموع قيمته ٥٧٥,٤ مليون دولاراً منذ عام ١٩٩٢. وخلال الحرب، كانت خطة المعونة الغذائية لبرنامج الأغذية ذات أهمية حاسمة في بقاء أجزاء كبيرة من سكان البوسنة والهرسك على قيد الحياة.

٦٨ - وقد جرى في هذا التقرير، التأكيد على ترابط العمل الذي تضطلع به أسرة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها، وأهميته الحاسمة فيما يتصل بإيجاد الشروط الأساسية لبيئة مأمونة وآمنة. وتحدد البرامج التي قامت بها تلك الهيئات في مجال تعزيز الحكم الرشيد والمساعدة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي للبوسنة والهرسك السياق المناسب وتكمل الجهود التي تبذلها البعثة للمساعدة على إرساء سيادة القانون. وسيواصل ممثلي الخاص تنسيق أنشطة الأمم المتحدة لتمكين جميع الوكالات من المساهمة في عملية السلام بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

٦٩ - وخلال هذا الوقت الذي يتسم بتزايد النداءات الموجهة للحصول على موارد دولية من أجل كوسوفو وأجزاء أخرى من العالم، حينما يصبح الإجهاد الذي يشعر به المانحون بالنسبة للبوسنة والهرسك أمراً جدياً حقيقياً، لا يمكن قبول استمرار عدم استعداد أركان مهمة من القيادة الوطنية لتهيئة الظروف المؤدية إلى عمليات العودة والتنفيذ المتكامل لاتفاق دايتون للسلام. ولا ينبغي أن تنسى قيادة كل من المجتمعين في البوسنة والهرسك أن الدعم الدولي للاقتصاد والتعمير يعتمد على الامتثال لما عليهما من واجبات والتزامات. وعلى كل منهما أن يعيد تأكيد هذه الالتزامات وأن يسعى إلى تنفيذها بمزيد من النشاط، ويلزم أيضاً تبسيط جهود المنظمات الدولية المختلفة والعمل على تكاملها بصورة متزايدة. وستواصل البعثة العمل مع الممثل السامي لتركيز جهود كل منظمة في مجال اختصاصها وضمان تقدم التنفيذ المدني بشكل متسق. ويجب أيضاً تنسيق المعونة المقدمة من المانحين وتوجيهها إلى المجالات ذات الأولوية. وفي هذا الصدد، نحث المانحين مرة أخرى على دعم صندوق الأمم

المتحدة الاستئماني لمساعدة الشرطة الذي قام بالفعل بتحديد احتياجات التمويل ذات الأولوية.

٧٠ - ويعتبر الوجود النشط لقوة تثبيت الاستقرار أمراً حيوياً لتنفيذ ولاية البعثة. ومع زيادة الجهود التي تبذلها البعثة من أجل إنشاء وكالات لإنفاذ القانون تعتمد على الشفافية والمساءلة، وكذلك القضاء على الجريمة المنظمة وتأمين حدود البوسنة والهرسك، ستتصدى البعثة بصورة مباشرة للذين يواصلون عرقلة تنفيذ عملية السلام. وما دام هناك ثلاثة جيوش منفصلة في البوسنة والهرسك، فإن التسرع في سحب قوات قوة تثبيت الاستقرار يمكن أن يوفر فرصاً للذين يريدون إبطاء تقدم التنفيذ المدني في هذه المرحلة الحاسمة في وقت لا تزال فيه المؤسسات المحلية لإنفاذ القانون تتسم بالهشاشة.

٧١ - ويلزم الآن التزام كامل وقوي من أجل أن تؤدي الجهود التي بذلناها حتى الآن إلى نتائج طويلة الأجل. ومع استمرار الدعم السياسي والمالي القوي من جانب الدول الأعضاء، آمل أن تواصل الأمم المتحدة، مع المنظمات الدولية الأخرى النشطة في المنطقة، التقدم في تنفيذ الولاية المعهودة إليها من مجلس الأمن.

المرفق

تكوين قوة فرقة الشرطة الدولية في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

٢٣	الاتحاد الروسي
٢٣	الأرجنتين
١٢٠	الأردن
٥٥	إسبانيا
٥	إستونيا
١٥٨	ألمانيا
٣١	إندونيسيا
٢١	أوكرانيا
٣٥	آيرلندا
٢	آيسلندا
٢٣	إيطاليا
٦٨	باكستان
٢٥	البرتغال
٣٥	بلغاريا
٣٥	بنغلاديش
٤٩	بولندا
٥	تايلند
٢٤	تركيا
٢	تونس
٢٩	الدانمرك
١٨	رومانيا
١٧	السنغال
٥٥	السويد
٣	سويسرا
١١	شيلي
١٠٠	غانا
١٠٤	فرنسا
١٢	فنلندا
٥	فيجي
٢٢	كندا

كينيا	صفر
ليتوانيا	٢
ماليزيا	٤٧
مصر	٣٣
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	٧٣
النرويج	١٠
النمسا	٣٦
نيبال	١٨
نيجيريا	١٦
الهند	١٠٠
هنغاريا	٣٦
هولندا	٥٣
الولايات المتحدة الأمريكية	١٤٧
اليونان	١٥
المجموع	١ ٦٩١

يتفاوت عدد مراقبي الشرطة المدنيين حسب التناوب الجاري للوحدات ونقل عدد من الضباط إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مؤخرا.